

قانون تعديل التشريعات الجنائية (الجرائم المرتكبة بحق المستضعفين) للعام 2020



CRIMES (OFFENCES AGAINST VULNERABLE PEOPLE)
LEGISLATION AMENDMENT ACT 2020

صحيفة الحقائق

لمحة عامة

- < تهدف أنواع الجرائم الجديدة المطروحة إلى حماية البالغين ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأفراد المستضعفين في المجتمع
- < لا تحل هذه الجرائم محل الجرائم القائمة
- < تستهدف هذه الجرائم الأشخاص والمؤسسات المسؤولين عن توفير الرعاية الذين يرتكبون أفعال سيئة
- < تستهدف بعض الجرائم الجديدة المطروحة إخفاق المؤسسات في حماية الأشخاص ضمن مؤسساتها من التعرض لجرائم جنائية خطيرة
- < يشمل الأشخاص المسؤولين عن توفير الرعاية أولئك الذين يقدمون الرعاية طوعية أو لقاء أجر أو أثناء تأدية دورهم الوظيفي ضمن المؤسسة
- < تطبق هذه الجرائم فقط على أوجه الرعاية التي يكون الشخص مسؤولاً عنها
- < تكون هذه الجرائم مكتملة لتدابير الحماية التشريعية وغير التشريعية القائمة

الجرائم الجديدة

ستدخل قوانين جديدة حيز التنفيذ في ACT اعتبارًا من 20 نيسان/أبريل 2021 لتوفير المزيد من الحماية للبالغين المستضعفين في ACT، حيث سيتم اعتبار إساءة المعاملة والإهمال والفسل في حماية الأشخاص المستضعفين جرائم في ACT. تم اقتراح هذه الجرائم الجديدة لحماية البالغين ذوي الاحتياجات الخاصة وأفراد المجتمع الأكبر سنًا المستضعفين.

تعريف "الشخص المستضعف"؟

تم تعريف الشخص المستضعف (*vulnerable person*) في القانون على أنه شخص بالغ يعاني من إعاقة أو شخص يبلغ من العمر 60 عامًا أو أكثر ممن ينطبق عليه أحد عناصر الاستضعاف.

هذه العناصر هي:

- < اضطراب أو علة أو مرض يؤثر على الوظائف الذهنية لدى الشخص أو إدراكه للواقع أو عواطفه أو حكمه على الأمور أو يؤدي، خلاف ذلك، إلى سلوكيات مضطربة؛
- < إعاقة ذهنية أو نفسية أو حسية أو جسدية تؤدي إلى الحد بشكل كبير من قدرة الشخص على التواصل أو التعلم أو التحرك؛ أو
- < أي سبب آخر أدى إلى عزلة الشخص اجتماعيًا أو عدم قدرته على المشاركة في الحياة المجتمعية.

لماذا سن الستين؟

تم تحديد الحد الأدنى للسنة استرشادًا بالبحوث، بما في ذلك تقرير منظمة الصحة العالمية (WHO) للعام 2018 الذي أشار إلى تعرض شخص واحد من كل ستة أشخاص ممن يبلغون 60 عامًا من العمر أو أكثر لشكل من أشكال سوء المعاملة في الأوساط المجتمعية خلال العام السابق.¹ كما تم النظر في تقرير لجنة إصلاح القوانين الأسترالية بشأن إساءة معاملة المسنين (*Elder Abuse*)، بما في ذلك المعلومات حول الفروق في متوسط العمر المتوقع للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بالمقارنة مع المجتمع الأسترالي بصفة عامة.

من الشائع والمقبول على وجه العموم إمكانية معاملة أفراد المجتمع الذين بلغوا 60 سنة من العمر بشكل مختلف، كما أنّ ذلك من حقهم. فهذا هو السن الذي يتم فيه تصنيف أعضاء مجتمع ACT على أنهم مسنين (*seniors*)، ويخضعون بذلك لمعاملة تفضيلية في عدد من النواحي. ويشكل هذا الحد العمري نفسه العتبة لاعتبار الشخص "مسنًا" في جميع أنحاء أستراليا.

لماذا يشمل تعريف "الشخص المستضعف" ذوي الاحتياجات الخاصة؟

قامت الحكومة في أواخر عام 2019 بإجراء المشاورات بشأن القوانين الجنائية المحتملة للتعامل مع مشكلة إساءة معاملة المسنين. تضمنت التعليقات على الإصلاحات المحتملة مقترحات تفيد بإمكانية توسيع نطاق الحماية ليشمل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم حصرها على كبار السن.

الهدف من القانون هو تحسين مستوى حماية الأشخاص المستضعفين الذين يعتمدون على رعاية الآخرين من خلال اعتبار إساءة معاملتهم وإهمالهم جريمة في مجتمعنا. هناك أدلة كثيرة تشير إلى أنّ كبار السن بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة معرضون، على حدّ سواء، لسوء المعاملة أكثر من غيرهم بكثير.

تعريف الشخص "البالغ ذو الاحتياجات الخاصة" بموجب هذا التشريع

يعكس مفهوم الشخص البالغ ذو الاحتياجات الخاصة (*adult with disability*) أحكام قانون *Disability Services Act 1991*. ويشمل ذلك الشخص المصاب بإعاقة ذهنية أو نفسية أو حسية أو جسدية حيث تكون الإعاقة دائمة، أو من المحتمل أن تصبح دائمة مما يعني أنّ قدرة الشخص على التواصل أو التعلم أو التحرك تكون منخفضة بشكل كبير" بالإضافة إلى حاجته إلى خدمات الدعم المتواصلة. وسيبقى الشخص ذو الاحتياجات الخاصة المزمّنة أو العرضية بطبيعتها مشمولاً بهذا التعريف إذا استوفى المعايير الأخرى.

يحاول هذا التعريف الموازنة بين الحاجة إلى حماية بعض الأشخاص من سوء المعاملة إذا كانوا غير قادرين على حماية أنفسهم، مع المفهوم الراسخ بأنّ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ليسوا دائمًا أكثر أو أقل عرضة للخطر من أي شخص آخر.

من الجرائم الجديدة - إساءة معاملة الشخص المستضعف (*Abuse of Vulnerable Person*)

تُجرّم هذه المخالفة إساءة المعاملة من قبل شخص مسؤول عن رعاية شخص مستضعف. ولا بد أن يفضي هذا السلوك إلى إلحاق الضرر بالشخص الضعيف أو منفعة مالية للمعتدي أو أي شخص على صلة به، ويجب أن يكون المعتدي مستهترًا في تسببه بالضرر أو بحصوله على المنفعة.

يمكن أن يكون السلوك المسيء فعلاً (قيامًا بأمر ما) أو إغفالاً (عدم القيام بأمر ما). هناك نوعان من السلوكيات التي يمكن أن تكون مسيئة. الأول هو سلوك ذو الطابع العنيف أو المهدد أو الترهيب أو غير اللائق جنسيًا تجاه شخص مستضعف.

¹ منظمة الصحة العالمية، 2018، 'Elder Abuse'، متاح عبر الإنترنت على:

<https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/elder-abuse>

² Australian Law Reform Commission, 2017, Australian Law Reform Commission Report 131 *Elder Abuse — A National Legal Response*.

والثاني هو سلوك تجاه شخص مستضعف أو أحد معارفه، ومن المرجح في حدود المعقول أن يكون له أحد الآثار التالية:

< جعل الشخص المستضعف معتمداً على الشخص المسيء

< عزل الشخص المستضعف

< الحد من إمكانية استفادة الشخص المستضعف من الخدمات التي يحتاجها، بما في ذلك الوصول إلى الموارد والعلاقات مع الأقران التي تدعم انتماءه العرقي ودينه أو معتقداته الروحانية وتوجهه الجنسي وهويته الجنسية

< حرمان الشخص المستضعف من حرية التصرف أو تقييد هذه الحرية

< تخويف أو إذلال أو إهانة أو معاقبة الشخص المستضعف.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالنوع الثاني من السلوكيات التي ينتج عنها أحد الآثار المذكورة أعلاه، لن يستوفي هذا السلوك تعريف السلوك المسيء إلا إذا لم يكن ضرورياً في حدود المعقول لتوفير رعاية آمنة وفعالة للشخص المستضعف، أو من أجل سلامة شخص آخر حاضر أو على مقربة منه.

على سبيل المثال، قد تتضمن السلوكيات التي تحرم الشخص الضعيف من حرية التصرف أو تقييد هذه الحرية، الحد من قدرة الشخص على مغادرة مرفق الرعاية بحيث يكون ذلك ضرورياً ضمن المعقول لضمان سلامة هذا الشخص.

هناك مستويان من العقوبات المطبقة على جريمة الإساءة إلى شخص مستضعف:

< إذا كان الضرر الناجم هو ضرر جسيم، تكون عندها العقوبة القسوى لهذه الجريمة السجن لمدة أقصاها خمس سنوات.

< في جميع الحالات الأخرى التي تقع فيها أضرار، تكون العقوبة القسوى لهذه الجريمة السجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

يسمح بتقديم التبريرات للتأكد من عدم تحميل الأشخاص الذين يتصرفون بحسن نية مسؤولية جنائية عن هذه الجريمة.

من الجرائم الجديدة - عدم حماية الشخص المستضعف من التعرض لجريمة جنائية

(Failure to protect vulnerable person from criminal offence)

يُجرم الشخص المسؤول داخل المؤسسة في إطار هذه الجريمة عندما يفشل في حماية الأشخاص المستضعفين الموجودين تحت رعايته.

ولكي يعتبر تصرفه جريمة، يجب أن يكون الشخص المسؤول مدرّجاً لاحتمال وقوع جريمة خطيرة بحق شخص مستضعف من قبل شخص له صلة بالمؤسسة ويجب أن يكون الشخص المسؤول قد تقاعس عن التصرف لحماية الشخص المستضعف عن إهمال أو استهتار.

الشخص الذي له صلة بالمؤسسة هو الشخص:

< المالك للمؤسسة أو الذي يديرها أو يتولى زمام الأمور فيها؛

< الموظف أو المعين من قبل المؤسسة؛

< العامل كمتطوع لدى المؤسسة؛

< المضطلع بأنشطة المؤسسة أو لصالحها؛ أو

< المعين في منصب يسمح له بالتأثير على المؤسسة بسبب سلطته في إطار المؤسسة.

تنطبق هذه الجريمة فقط على الشخص الذي يمكنه، بسبب منصبه في المؤسسة، أن يحد من احتمال تعرض الشخص المستضعف للخطر أو إزالة هذا الاحتمال.

لم يتم تعريف مصطلح "الشخص المسؤول" ويعتمد ما إذا كان الشخص في موضع مسؤولية على ظروف كل حالة. تشمل

الاعتبارات التي يحتمل أن تكون ذات صلة المدى الذي يُسمح

للشخص في حدوده من اتخاذ الإجراءات، بما في ذلك اتخاذ

القرارات، التي تؤثر على كيفية تعرض الأشخاص في كنف المؤسسة لاحتمال وقوع جريمة جنائية خطيرة أو حمايتهم منها.

العقوبة القسوى لهذه الجريمة هي السجن لمدة أقصاها خمس سنوات.

من الجرائم الجديدة - إهمال الشخص المستضعف

(Neglect of Vulnerable Person)

يُعتبر الشخص المسؤول عن رعاية شخص مستضعف مجرماً عند إهماله لهذا الشخص.

يجب على الشخص المسؤول عن الرعاية، بموجب القوانين الجديدة، ضمان توفير "الضروريات المعيشية" للشخص الذي يقوم برعايته. ينطبق هذا القانون على الأشخاص المسؤولين عن الرعاية الذين يفشلون في توفير هذه الضروريات المعيشية التي تعدّ جزءاً أساسياً من الرعاية التي يكون الشخص مسؤولاً عن تقديمها.

العقوبة القسوى لهذه الجريمة هي السجن لمدة أقصاها خمس سنوات.

من هم الأشخاص المسؤولون عن الرعاية الذين تنطبق

عليهم هذه الجرائم الجديدة؟

تنطبق الجرائم المرتبطة بالإساءة إلى شخص مستضعف وإهماله على الشخص المسؤول عن توفير الرعاية لهذا الشخص.

يكون الشخص مسؤولاً عن تقديم الرعاية لشخص مستضعف إذا قام بالتحكم بأي جانب من جوانب الرعاية التي يحتاجها الشخص المستضعف، بغض النظر عما إذا كانت الرعاية قصيرة أو طويلة الأجل.

يتضمن الأشخاص المسؤولون عن الرعاية الذين يمكن أن تنطبق عليهم الجرائم الجديدة أولئك الذين يقدمون خدمات الرعاية لقاء أجر بالإضافة إلى أولئك الذين يقدمون الرعاية في إطار أقل اتصافاً بالطابع الرسمي.

كيفية تطبيق الجرائم الجديدة على المؤسسات؟

تنطبق جميع الجرائم على الأفراد والشركات على حدٍ سواء (المادة 161 من قانون (Legislation Act 2003).

تضع الجرائم الثلاثة بالاعتبار أنّ رعاية الأشخاص المستضعفين قد تكون على حدٍ سواء في بيئة خاصة، على سبيل المثال من قبل أفراد الأسرة الذين يقدمون الرعاية في المنزل، وفي بيئة مؤسساتية يعمل فيها موظفون مسؤولون عن توفير الرعاية وفقاً لسياسات وإجراءات الهيئة التي وظفتهم.

تركز هذه الجرائم على ضمان وجود إسناد مناسب للمسؤولية عن الإساءة أو الإهمال أو الفشل في حماية الأشخاص المستضعفين عند تقديم الرعاية في إطار مؤسسي، كما تم تضمين مفهوم "المؤسسة المعنية" في سياق كلٍّ من الجرائم الثلاثة.

تعرف المؤسسة المعنية (*relevant institution*) على أنها تعني هيئة، بخلاف الفرد، أو مجموعة من الهيئات التي تدير المنشآت الخاصة بالأشخاص المستضعفين أو تضطلع بالأنشطة المقدمة لهم أو تقدم لهم الخدمات في إطار الهيئة أو إشرافها أو سيطرتها.

وهذا يعني تحمّل المؤسسات، وكذلك الأفراد المسؤولين عن الرعاية، مسؤولية حماية الأشخاص المستضعفين الموجودين تحت رعايتهم.

ما هي التبريرات المسموح بها؟

هناك عدد من التبريرات المسموح بها فيما يتعلق بالجرائم الجديدة.

تسري التبريرات المسموح بها عندما يتمكن المدعى عليه من إثبات ما يلي:

- < أنّ سلوك المدعى عليه كان مقبولاً في ضوء الظروف بأكملها (*reasonable in all the circumstances*)؛ أو
- < عندما يكون المدعى عليه ذو صلة بالمؤسسة المعنية (على سبيل المثال كمدير أو موظف)، فإنّ السلوك ذي الصلة كان:

- وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها في تلك المؤسسة،
- بتوجيه من شخص مسؤول في المؤسسة، أو
- حدث نتيجة لظروف كانت خارجة عن إرادة المدعى عليه.

الهدف من التبرير بأنّ السلوك كان مقبولاً في ضوء الظروف بأكملها هو تحديد الظروف، على سبيل المثال، عندما يتولى الشخص (الشخص المسؤول عن توفير الرعاية) رعاية شخص مستضعف بحسن نية وفي حدود إمكانياته القصوى، إلا أنّ القيود المتعلقة بالشخص المسؤول عن موارد الرعاية المالية أو غيرها من الموارد أو إمكانية حصوله على الخدمات، قد أدى لإلحاق ضرر غير مقصود بالشخص المستضعف. ومن المسلمّ بأنّه قد تكون هناك ظروف حيث يكون الأفراد القائمين بالرعاية غير مجهزين وغير مدعومين (وقد يكونون هم أنفسهم مستضعفين)، وذو قدرات أو فرص محدودة لمعالجة أوجه القصور في مستوى الرعاية الذي يمكنهم تقديمه.

تهدف التبريرات التي تنطبق على مقدمي الرعاية في إطار المؤسسة إلى ضمان عدم تحمل الموظفين في السياق المؤسسي للمسؤولية عند اتباعهم للإجراءات أو التوجيهات أو الممارسات المعمول بها، أو عندما لا تكون لديهم الموارد أو الوقت الكافي لرعاية الشخص المستضعف على نحو وافٍ. وذلك كي لا يُحاسب الموظفون على نتيجة أفعالهم إذا كانت خارجة عن نطاق سيطرتهم. على سبيل المثال، عندما تتطلب سياسات أو إجراءات مؤسسة رعاية المسنين السكنية من موظفيها، من وجهة نظرية، توفير مستويات معينة من الرعاية، إلا أنّ الورديات وعدد الموظفين قد يعني أنه من المستحيل فعلياً على الموظفين الامتثال لتلك المتطلبات. في هذه الظروف، لا ينبغي تحميل الموظف المسؤولية عن نتائج الإجراءات والقرارات الخارجة عن سيطرته. الجهة المعنية بالمساءلة في هذه الحالة هي الكيان المؤسسي.

ما المقصود بالقول بأنّ السلوك كان "مقبولاً في ضوء الظروف بأكملها"؟

تتوقّف ماهية ما هو منطقي على ظروف كل حالة وستأخذ المحاكم في الاعتبار مستوى التدريب وخبرة الشخص المسؤول عن توفير الرعاية.

بالنسبة لمقدمي الرعاية بدون أجر أو المتطوعين، من المرجح أن تأخذ المحاكم في الاعتبار الرعاية المقدمة ومستوى الرعاية المتوقعة من شخص يقدم الرعاية على أساس تطوعي.

بالنسبة للأشخاص المدربين على الرعاية، أو الذين يعملون في المؤسسات، ستأخذ المحاكم هذه الظروف في الاعتبار عند تقرير إن كان سلوكهم مقبولاً.

ما الأمثلة على "الجرائم الخطيرة"؟

تعرف الجرائم الخطيرة (*serious offences*) على أنها الجرائم التي تكون عقوبتها السجن لمدة خمس سنوات أو أكثر. وهذه طريقة شائعة لوصف "الجرائم الخطيرة" في تشريعات ACT.

تشمل **بعض** الأمثلة على الجرائم الخطيرة:

- < الاعتداء الذي يلحق ضرراً جسدياً فعلياً
- < التسبب بأضرار جسدية بالغة أو الاعتداء الذي يلحق ضرراً جسدياً بالغة
- < التهديد بالحق أذى جسدي بالغ
- < انتهاك أمر متعلق بالعنف العائلي أو العنف الشخصي
- < معظم الاعتداءات الجنسية
- < القتل العمد والقتل الخطأ
- < عمليات السرقة والنهب والسطو الكبيرة
- < الحصول على الممتلكات عن طريق الخداع
- < الحصول على المزايا المالية عن طريق الخداع
- < إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات

لا تشمل الجرائم الخطيرة، على سبيل المثال:

< السرقة البسيطة

< الاعتداءات البسيطة

< الحيازة غير المشروعة للممتلكات المسروقة

< مخالفات المرور

< الأضرار الطفيفة بالممتلكات.

إذا كان لدى المؤسسات، بموجب أطرها التنظيمية، التزامات قائمة متعلقة بالإبلاغ أو باتخاذ إجراءات أخرى بشأن السلوكيات الإجرامية المرتكبة أو المشتبه بها ضد شخص مستضعف، فستبقى هذه الالتزامات سارية.

إذا كان لدى المؤسسات بروتوكولات قائمة لتحديد ما إذا كان يجب إبلاغ الشرطة عن جريمة مشتبه بها، أو ما إذا كان ينبغي النظر في إجراءات بديلة، فلن يطرأ أي تغيير على ذلك (يخضع ذلك أيضًا للقوانين الجديدة السارية على الشخص المسؤول في المؤسسة الذي يتوجب عليه اتخاذ الإجراءات للحؤول دون احتمال تعرّض الشخص المستضعف لجريمة خطيرة من قبل شخص آخر مرتبط بالمؤسسة أو الحدّ من هذا الاحتمال).

هل تحل هذه القوانين الجديدة محل الجرائم الأخرى؟

لا تحل هذه القوانين محل الجرائم الجنائية القائمة. توقّر الجرائم الجديدة المزيد من الحماية للبالغين المستضعفين في حدود القانون وتكمل الأحكام الجنائية القائمة.

هل تسري القوانين الجديدة على الأطفال؟

تسري الجرائم على البالغين فقط. هناك مجموعة من القوانين الجنائية وغير الجنائية القائمة الأخرى المعمول بها لحماية الأطفال واستهداف إساءة معاملة الأطفال، بما في ذلك قوانين الإبلاغ الإلزامي وجريمة إهمال الأطفال.

العقوبة القصوى المفروضة على جريمة الإهمال الحالية المتعلقة بالأطفال (المادة 39 من قانون Crimes Act 1900) هي أدنى من جريمة الإهمال الجديدة لشخص بالغ مستضعف. وذلك بسبب الاختلافات في عناصر الجرائم المعنية. على وجه الخصوص، لا يثبت ارتكاب الجريمة الجديدة إلا عند الإخفاق في توفير الضروريات المعيشية وقد تسبب الإهمال بإلحاق ضرر جسيم للشخص المستضعف. يمكن أن تقع الجريمة المتعلقة بالأطفال حيث يكون هناك سوء معاملة أو إساءة أو إهمال من الوالدين بغض النظر عن مستوى الضرر الناجم.

هل ستتحذ الحكومة تدابير أخرى لحماية الفئات المستضعفة؟

تواصل الحكومة إجراء الإصلاحات على القوانين الخاصة بالتوكيلات الرسمية، على أن يتم اعتمادها في أقرب وقت ممكن، مع الاعتراف بأهمية الانتهاكات المالية بحق الفئات المستضعفة.

كيف يمكن للأفراد المتضررين من الإساءة أو من شهدوا الإساءة تقديم الشكاوى بموجب هذا التشريع؟

آلية تقديم الشكاوى هي نفس الآلية المتبعة في أي جريمة جنائية أخرى. كما هو الحال مع جميع السلوكيات الإجرامية الأخرى، فإنّ الشرطة هم أنسب من تتحدث إليهم في المقام الأول.

هل يفرض على الشاهد التقدم بشكاوى بموجب هذا التشريع؟ ما الآثار المترتبة على عدم تقديم شكاوى؟

إذا كنت شاهداً على جريمة بموجب هذا التشريع، ولم تكن تشغل منصباً قيادياً في المؤسسة، فلست رهن أي التزامات إضافية بموجب هذا التشريع.

لذلك، بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع، لا تترتب أي آثار على عدم إبلاغ الشرطة بخصوص ذلك كما هو الحال مع أي جريمة جنائية أخرى.

ولكن، إذا كنت تشغل منصباً قيادياً في المؤسسة، وكان من الضروري تقديم البلاغات بشكل ما لتفادي احتمال وقوع جريمة خطيرة ضد شخص مستضعف من قبل شخص آخر مرتبط بالمؤسسة، يجب عليك عندئذ القيام بكل ما في وسعك للحد من احتمال وقوع جريمة جنائية خطيرة ضد شخص مستضعف.

هل تفرض هذه القوانين أي التزامات جديدة متعلقة بالإبلاغ الإلزامي؟

لا. لا تشمل القوانين الجديدة أي تعديلات على المتطلبات الحالية للإبلاغ الإلزامي ولا تفرض أي التزامات جديدة متعلقة بالإبلاغ. يجب التعامل مع الجرائم الجديدة بنفس الطريقة التي يتم التعامل بها مع أي جريمة جديدة أخرى مستحدثة. الاختلاف الوحيد في هذه الحالة هو أنّ الجرائم المطروحة تنطبق بشكل خاص على الفئات المستضعفة (على النحو المحدد) بدلاً من توفير الحماية لجميع الأشخاص.

لا تغير هذه الجرائم الجديدة الوضع الراهن في حال بلغ إلى مسامع شخص ما تعرّض شخص مستضعف للإساءة أو احتمال تعرّضه للإساءة، ما لم يكن هذا الشخص يشغل منصباً قيادياً في المؤسسة، وكان من الضروري تقديم البلاغات بشكل ما لتفادي احتمال وقوع جريمة خطيرة ضد شخص مستضعف من قبل شخص آخر مرتبط بالمؤسسة.

ما هي وسائل الحماية الأخرى المتاحة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في كانبيرا؟

هناك آليات قائمة لتقديم الشكاوى بموجب *Human Rights Commission Act 2005* (قانون اللجنة المعنية بحقوق الإنسان) لتقديم الشكاوى المتعلقة بالخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسؤولين عن رعايتهم والخدمات المقدمة لكبار السن والأشخاص المسؤولين عن رعايتهم والنظر فيها.

ستظل هذه الآليات متاحة ومناسبة كسبل للسعي، عبر التوفيق بين الخصوم، لحلّ أوجه قصور مقدمي الخدمات في الوفاء بمستويات الخدمة المناسبة بما في ذلك عدم استيفائهم المعايير ذات الصلة.

تمّ مؤخرًا إجراء التعديلات على قانون اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لمنح مفوضية حقوق الإنسان السلطة للاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بمعاملة الأشخاص المستضعفين (المحددة بنفس الطريقة التي تمّ فيها تحديد الأهداف من وراء الأحكام الجنائية الثلاثة الجديدة) والتعامل معها.

سيسمح ذلك لمفوضية حقوق الإنسان من النظر في ادعاءات الإساءة للأشخاص المستضعفين أو إهمالهم أو استغلالهم واتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها.

المجال مفتوح أمام الأفراد لمناقشة هذا الأمر مع كلّ من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في إقليم العاصمة الأسترالية وجهاز الشرطة في إقليم العاصمة الأسترالية ولتحديد ما إذا كانوا سيتقدمون بشكاوى جنائية أو شكاوى إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (أو إلى كليهما).

يشير نظام ³Towards Disability Justice for the ACT إلى عدد من وسائل الحماية المتاحة لسكان كانبيرا من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك التدابير التي تمّ تنفيذها بالفعل لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في ACT.

الدعم

إذا تعرّض شخص ما أو شهد إساءة أو إهمالًا، هناك عدد من المؤسسات المجتمعية في ACT التي يمكنها تقديم الدعم والمساعدة لسكان كانبيرا. يمكنك معرفة المزيد عن خدمات المناصرة في ACT هنا:

<https://www.communityservices.act.gov.au/quality-complaints-and-regulation/advocacy>

1800RESPECT هي خدمة وطنية تقدم الاستشارات حول الاعتداءات الجنسية والعنف المنزلي والعائلي، وتوفر الدعم للأشخاص الذين يتعرضون، أو الذين يحتمل تعرضهم، للعنف وسوء المعاملة وأصدقائهم وعائلاتهم والمهنيين العاملين معهم. يرجى الاتصال بالرقم 1800 737 732 لمناقشة احتياجاتك مع مستشار مؤهل أو اطلع على الموقع الإلكتروني

<https://www.1800respect.org.au/services/about-service-directory>

ACT Disability, Aged and Carer Advocacy Service

(ADACAS) هي مؤسسة قائمة على حقوق الإنسان تقدم الدعم الفردي المجاني والمعلومات والمشورة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص الذين يعانون من اعتلال الصحة العقلية وكبار السن والقائمين على رعايتهم. يمكن لمناصريهم المساعدة في فهمهم للقوانين الجديدة وتقديم الدعم لهم لتقديم البلاغات أو الشكاوى.

تقع مؤسسة ADACAS على العنوان Unit 14/6 Gritten

Street, Weston

ويمكن الاتصال بها على الرقم

6242 5060 (02) أو عبر البريد الإلكتروني على

adacas@adacas.org.au. يمكن العثور على مزيد من

المعلومات حول ADACAS على الرابط adacas.org.au

تقدم مؤسسة **Advocacy for Inclusion** خدمة المناصرة الفردية والذاتية والنظامية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعيشون في ACT. يمكن لمناصريهم المساعدة بتزويدهم بالمزيد من المعلومات حول القوانين الجديدة أو للحصول على المساعدة أو لتقديم شكاوى أو بلاغ. تقع مؤسسة Advocacy for Inclusion

على العنوان Suite 2.02 Griffin Centre, 20 Genge Street,

Canberra ACT 2601 ويمكن الاتصال بها على الرقم

6257 4005 (02) أو عبر البريد الإلكتروني على العنوان

info@advocacyforinclusion.org. يمكن كذلك العثور على

مزيد من المعلومات عنها على العنوان

<http://www.advocacyforinclusion.org>

يوفر مركز **Canberra Rape Crisis Center** خدمة الدعم الهاتفي

المخصصة لأزمات الاغتصاب ولتقديم المشورة على الرقم

6247 2525 (02). يمكن الحصول على مزيد من المعلومات على

الرابط <https://www.crcc.org.au/>

³ للمزيد من المعلومات، راجع الصفحات من 71-75

https://www.communityservices.act.gov.au/__data/assets/pdf_file/0005/1337783/Towards-Disability-Justice-for-the-ACT-Summary-of-research-and-consultations-2019.pdf

اللغات

للتحدث إلى شخص ما بلغة أخرى غير الإنجليزية، يرجى الاتصال بخدمة الترجمة الفورية عبر الهاتف (TIS) على الرقم 131 450. تعمل هذه الخدمة على مدار الساعة، طوال أيام الأسبوع.

إذا كنت بحاجة إلى مترجم اتصل بالرقم: 13 14 50

翻译和口译服务: 13 14 50

Ako trebate tumača, nazovite: 13 14 50

Αν χρειάζεστε διερμηνέα, τηλεφωνήστε: 13 14 50

Se hai bisogno di un interprete, chiama: 13 14 50

Jekk għandek bżonn ta 'interpretu, sejħa: 13 14 50

اگر نیاز به مترجم دارید با این شماره تماس بگیرید: 13 14 50

Jeśli potrzebujesz tłumacza, zadzwoń: 13 14 50

Se você precisar de um intérprete, ligue para: 13 14 50

Если Вам нужен переводчик, пожалуйста звоните по номеру: 13 14 50

Ако треба тумача, назовите: 13 14 50

Si usted necesita un intérprete, llame al: 13 14 50

Eğer bir tercümana ihtiyacınız Arama: 13 14 50

Nếu bạn cần một thông dịch viên, xin gọi: 13 14 50

للحصول على مزيد من المعلومات

يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول القوانين الجديدة وعلى نسخة من هذه الوثيقة بلغة إنجليزية سهلة على الرابط

<https://justice.act.gov.au/vulnerablepeople>

تقدم مؤسسة **Carers ACT** مجموعة واسعة من خدمات الدعم لمقدمي الرعاية غير مدفوعي الأجر على وجه التحديد بما في ذلك خدمة المناصرة وتقديم المعلومات والنصائح ويمكن الاتصال بها على الرقم 6296 9900 (02) أو عبر الرابط

<https://www.carersact.org.au/advocacy-and-representing-your-views/>

يمكن لخدمة **Care Inc Financial و Consumer Law Centre**

Counselling Service تقديم المساعدة لأي شخص تعرض

للاستغلال المالي أو تضرر جراء ذلك. يمكن الاتصال بخدمة

Consumer Law Centre على الرقم 6143 0044 (02) أو عبر

الإنترنت على الرابط <http://www.carefcs.org/contact>

تقدم خدمة **Domestic Violence Crisis Service (DVCS)**

مجموعة من الخدمات بما في ذلك خدمات التدخل في الأزمات على

مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لأي شخص يتعرض الآن أو قد

تعرض سابقًا لعنف منزلي وعائلي. كما تقدم DVCS الدعم القانوني

والمناصرة. لمزيد من المعلومات، اطلع على الرابط

<https://dvcs.org.au/our-services/crisis-intervention/>

أو اتصل على الرقم 6280 0900 (02). يمكن الحصول على

تفاصيل اتصال إضافية على الرابط

<https://dvcs.org.au/contact/contacts/>

يمكن لخط المساعدة القانونية **Legal Aid ACT** توفير المعلومات

القانونية وتنظيم المواعيد للحصول على مشورة قانونية مجانية.

يمكنك الاتصال بخط المساعدة القانونية Legal Aid ACT على

الرقم 1300 654 314.

الخط الساخن **National Disability Abuse and Neglect**

Hotline عبارة عن خدمة مجانية ومستقلة وسرية للإبلاغ عن

إساءة معاملة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإهمالهم.

لتقديم بلاغ، اتصل بالخط الساخن على الرقم 1800 880 052 أو

أرسل بريدًا إلكترونيًا إلى hotline@workfocus.com. يمكن

العثور على مزيد من المعلومات على

<https://www.jobaccess.gov.au/complaints/hotline>

توفر خدمة **OneLink** المعلومات والصلات لخدمات الدعم في

ACT، بما في ذلك الخدمات للعائلات والشباب والخدمات

للأشخاص الذين لا مأوى لهم أو المعرضين لخطر التشرد. اتصل على

الرقم 1800 176 468 أو اطلع على الرابط

<https://www.onelink.org.au/> لمزيد من المعلومات.

يوفر برنامج **Victim Support ACT** مجموعة من الخدمات

للأشخاص الذين وقعوا ضحية للجرائم. يمكن الاتصال ببرنامج

Victim Support ACT على الرقم 1800 822 272 أو عبر

الإنترنت على الرابط <https://hrc.act.gov.au/contact-us/>